

تاريخ الإرسال: 2014/03/03 - تاريخ القبول للنشر: 2014/04/30 تاريخ النشر: 2014/07/06

ملاح منطقة الجلفة من خلال التقرير السنوي للحكومة العامة حول الوضعية العامة لأقاليم الجنوب (1930)

أ.عبد القادر قوبع
جامعة الجلفة

كتب الأستاذ أبو القاسم سعد الله حول إشكالية الكتابة التاريخية في الجزائر: "وكل جيل يحاول أن يعثر على وثائق جديدة أو يحاول أن يفسر الوثائق المتوفرة تفسيراً جديداً حسب المعطيات والرؤى التي عليها الجيل الكاتب"¹، رافضاً أن يبقى الجزائريون في: "عقدة كتابة التاريخ" لأن هذا التاريخ مكتوب مبدئياً من خلال مصادره المتعددة وإنما هو غير مصنف ومحدد فقط.²

والمداخلة التالية تدخل في هذا الإطار إذ تحاول إعادة بناء صورة منطقة الجلفة خلال مرحلة محددة انطلاقاً من وثيقة رسمية فرنسية اكتسبت أهميتها من عوامل عديدة تعرضها هذه الورقة العلمية.

1- وصف الوثيقة:

عرض الوضعية العامة لأقاليم الجنوب³ هو تقرير رسمي يصدر سنوياً عن الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر، بعد تنقيح وصياغة ومراجعة واضحة وبإمضاء الحاكم العام بالجزائر شخصياً.

يتميز العرض بأنه تقرير متاح للنشر حيث تقوم الحكومة العامة بتوزيعه ونشره تمجيذاً لدورها وتسهيلاً لمختلف الإدارات الفرنسية للاستفادة من الإحصائيات الحديثة والمعطيات المتنوعة والغنية المتوفرة فيه. وعادة ما كان يصدر هذا العرض في مجلد واحد ضخيم، ولكننا نجد أن العرض الخاص بعام 1930 جاء في مجلدين بحكم أن عام 1930 يوافق الاحتفالات بالذكرى المئوية الأولى لاحتلال الجزائر لذلك ازداد حجم التمجيد الاستعماري وعرض الإنجازات الفرنسية ليس في عام 1930 فحسب بل في مراحل زمنية مختلفة بهدف توضيح التطور الحاصل كما وكيفا. ورغم ذلك حافظ العرض على طابعه الرسمي ولم يسرف في التمجيد لمئة عام من الاحتلال لضيق المجال الموضوعي، وترك التمجيد الاستعماري للإصدارات والتظاهرات الصاخبة التي حضرتها السلطات الفرنسية احتفالاً بمئوية الاحتلال.

ومن حيث الجانب المادي تميز العرض بجودة الطباعة والإخراج والغلاف (الواجهة) والورق والكتابة حيث الوضوح والتنظيم والخلو من الأخطاء المطبعية بدرجة عالية ودقة الضبط في كتابة أسماء المواقع والأماكن والتضاريس بما يوافق أصلها ونطقها المحلي.

2- نقاط نقدية أولية للوثيقة:

- من الواضح أن عملية النقد الأولية عملية مملة وشاقة وخالية من التشويق والتسلسل التاريخي، ولكنها عملية ضرورية جدا لاستخلاص صورة أقرب للحقيقة التاريخية بعيدا عن مزلق الذاتية والمبالغة وتضمن الحدث التاريخي بعناصر ليست أصيلة فيه بفعل التصورات القبلية أو الاستنتاجات الواهمة المتسارعة.⁴

- الوثيقة لا تقدم حدا فاصلا لعدد من المفاهيم وهو ما يؤدي بالقارئ إلى توظيف المفاهيم المعاصرة له مع ما طرأ عليها من تطور، فمفهوم الجلفة في الوثيقة يتراوح بين المفهوم القبلي تارة والمفهوم الجغرافي تارة أخرى (امتداد قبلي = أعراش أولاد نايل، الصحاري، العبايز، أولاد بن علي... / امتداد جغرافي = متقلص ومتمدد باستمرار باعتبار الصفة الغالبة للمجتمع الجلفاوي وهي الترحال الدائم، حيث ورد في الوثيقة بأن أولاد نايل يهاجرون إلى ما وراء واد جدي جنوبا).

- إشكالية التحديد الإداري حيث منطقة الجلفة ككل بما تحويه من الأعراش المذكورة والوحدة الإدارية " ملحقة الجلفة Annexe de Djelfa " المعنية غالبا في هذه الوثيقة.

- ضرورة إدراك السياق التاريخي لهذه الوثيقة حيث أنها تمجيد استعماري لإنجازات الاستعمار الفرنسي في ميادين مختلفة دون إتاحة الفرصة للمتلقي (القارئ / الحكم) لنقد أسس النظام الاستعماري أو عقد مقارنة بين مختلف المظاهر والشرائح الاجتماعية في الجزائر. أي إجبار القارئ / الحكم على النظر من المنظور الاستعماري ويزداد هذا الأمر تعقيدا إذا تذكرنا بأن الطرف الثاني (الأهلي) الغائب لم يدون تاريخه إلا بطريقة شفوية أو فلكلورية جعلت قيمتها العلمية ضعيفة أمام المنظومة التوثيقية الفرنسية (الاستعمارية) القائمة بحذر على مبدأي الانتقائية والتمجيد.⁵

وفي منطقة الجلفة بالذات يتفاقم أمر ضعف الكتابة الموازية و غياب الطرف الأهلي⁶، ولكن الحصول على إشارات تقريبية أمر ممكن - إلى حد ما - على مستوى التوثيق باللجوء إلى كتابات الصحف الأهلية والأطراف الفرنسية المناهضة للاستعمار وإلى الشخصيات التي زارت المنطقة خلال هذه الفترة أو قياسا بأوضاع مناطق مجاورة تمكنت من التوثيق بفضل وجود نخبة فيها قامت بهذا (بسكرة، الأغواط، بوسعادة...).⁶

3- ملامح منطقة الجلفة من خلال العرض:

يجدر التنويه إلى أن عملية إعادة بناء الصورة (الحادثة) التاريخية لمنطقة الجلفة - محل الدراسة - يخضع خضوعا كبيرا

لعاملين:

العامل الأول: المادة الخام لبناء صورة جديدة لملامح المنطقة - محل الدراسة - هي من خلال الرواية الفرنسية المتاحة لنا في هذا العرض، وهي من حيث المبدأ التحفظي والظروف التي صدرت فيها مادة تمجيدية للوجود الفرنسي وإقصائية للطرف الأهلي (الجزائري).⁸

العامل الثاني: تأثير التصورات السابقة التي كوّنّها القارئ لهذا العرض مثل القراءات السابقة حول النظام الاستعماري في الجزائر عموماً وأوضاع منطقة الجلفة بالخصوص.

- الملامح الاجتماعية:

يقدم التقرير إحصاءاً هاماً لتطور عدد السكان خلال محطات هامة من الثلث الأول من القرن العشرين الميلادي، وهو ما يشكل دعماً هاماً للبحوث الاجتماعية في الجزائر التي ظلت تعاني من إشكالية ضبط عدد السكان في مرحلة ما والعوامل المؤثرة فعلاً. فيذكر التقرير بأن عدد السكان بالمنطقة عام 1906 قد بلغ 71334 نسمة لينخفض بعد 5 سنوات إلى 45046 نسمة معاوداً الارتفاع عام 1921 إلى 73089 نسمة لتكرر الانخفاض عام 1926 حيث انخفض العدد إلى 53122 نسمة.⁹

ولا يقدم العرض التبرير لهذا التذبذب الخطير في عدد السكان هل يعود إلى:-

- تقلص وتمدد المساحة الإدارية لمنطقة الجلفة (ملحقة الجلفة).

- آثار المجاعات والجفاف والأوبئة.

- آثار الحرب العالمية الأولى.

- عدم خضوع الأهالي لعملية الإحصاء بفعل كثرة ترحالهم وتفضيلهم عدم الاقتراب من الإدارة الاستعمارية لأسباب كثيرة على رأسها التهرب من دفع الغرامات والتخوف من تجنيد أبنائهم في الجيوش الفرنسية. ومن المعروف أن نسبة السكان الرحل إلى السكان المقيمين في منطقة الجلفة هي نسبة عالية جداً إذ بلغت عام 1926

وأهم ما يقدمه التقرير في المجال الاجتماعي هو تصنيف السكان حسب الاستقرار والتنقل، حيث حدد عدد

المقيمين (الحضر) سكان المدن والقرى بـ 7462 أما الرحل المتنقلين (البدو) فعددهم 45660 نسمة .

مما يوضح لنا بأن المجتمع الجلفاوي هو مجتمع ريفي متنقل وهو حكم يكفي لاستنتاج ملامح أخرى ترتبط به كالنشاط الاقتصادي الغالب وطرق المواصلات اتجاه حركة الهجرة وارتباطها بمواسم فصلية سنوية تتحكم فيها وفرة الكأ وشبكة العلاقات الاجتماعية وتنظيمها والتنظيم الاجتماعي (العرف، القيم...

وتزداد الصورة وضوحاً بتقديم العرض لمساحة المنطقة المدروسة حيث قدرها بـ 27614 كم² وهو ما يجعل الكثافة السكانية 1.8 ن/كم² وهي كثافة منخفضة.

ومقارنة بسيطة مع منطقة الأغواط المجاورة المشابهة للجلفة في عناصر اجتماعية وتضاريسية كثيرة نلاحظ تفوق المجتمع الأغواطي من خلال نسبة السكان الحضريين إلى السكان الرحل المتنقلين .

أما من حيث عدد السكان فيبرز تفوق منطقة الجلفة حيث يمثل ضعف عدد سكان الأغواط الذي بلغ عام 1926 : 26244 نسمة وكذلك الأمر بالنسبة للمساحة حيث لم تتجاوز مساحة الأغواط 17770 كم² .

ومن ناحية أخرى قدّم العرض معالم جغرافية واضحة وحدود دقيقة لمناطق استقرار أعراش وقبائل المنطقة وطرق تنقلها وامتداداتها وهجرتها كبلوغ قبائل أولاد نائل منطقة جنوب وادي جدي.¹¹

إضافة إلى تقديمه أسماء الأعراش والفرق (البطون) صغيرها وكبيرها وتحديد مناطقها الأصلية بمعالم جغرافية ثابتة كالسيخة والسد وأسماء محلية معروفة في المنطقة إلى اليوم.

ونجد في العرض ذكرا لكارثة الجفاف التي ضربت مناطق كثيرة كالبيض والأغواط والجلفة عامي 1921 و 1922 والهدف هو استعراض الحلول والمساعدات التي قدمتها السلطات الفرنسية للأهالي كتخصيص قرض للفقراء مدة سدادته تسعة شهور، بلغ مجموعه في عام 1920 : 120000 فرنك. كما أشار إلى دور الزوايا والهيئات الأهلية الأخرى التي شكلت لجان محلية بهدف دعم الأهالي في هذه الكارثة مثلما فعلت في منطقة الزينة والمعلبة، حيث قامت اللجان بتوزيع المأكولات حتى في الطرقات والمسالك. كما تم تأسيس المكتب الخيري بالجلفة في 19 أبريل 1921 .¹¹

- المجال الصحي:

ذكر العرض بأن مدينة الجلفة قد حظيت بإنشاء مركز طبي عام 1904 أعيد بناؤه وتأهيله عام 1928 وهو حسب التصنيف الصحي الفرنسي المعتمد آنذاك يقع في تصنيف الدرجة الأولى حيث يتوفر على وسائل طبية مقبولة وطبيب مداوم، كما أنشئت مراكز طبية أخرى ثانوية (فروع) بكل من حاسي بجبح، عين معبد، الشارف، مسعد، زينة، تعظمت.¹²

التعليم: أشار العرض إلى أن السلطات الفرنسية افتتحت مدرسة أوربية للبنات بالبلدية المختلطة (مدينة الجلفة) تم افتتاحها رسميا في 1928/10/10 بقسمين اثنين. كما توجد إلى جانبها مدرسة أهلية وحيدة بخمسة أقسام. كما توجد مدرسة أهلية بمسعد بقسمين اثنين (إلى غاية 1930).¹³

الجانب الاقتصادي:

يتوفر العرض على إحصاء تفصيلي للثروة الحيوانية بالجلفة عام 1928، وهو - في تقديرنا - إحصاء هام لخدمة التاريخ الاقتصادي وحتى الاجتماعي للمنطقة وذلك لارتباط الثروة الحيوانية في المنطقة - باعتبارها وسيلة إنتاج ومصدر ثروة (رأسمال) - بشكل وشبكة العلاقات القائمة في المجتمع: النمط الاقتصادي - الرعي / الفلاحة - النمط الزراعي القبلي

(الآسيوي). وهو ما يظهر من خلال عدد رؤوس الأغنام الذي بلغ 289924 رأساً أي ما يقرب من ثلث مليون رأس وهو عدد كبير مقارنة بعدد السكان والوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري، رغم أن هذا العرض لم يوضح طريقة توزيع هذه الثروة ومراكز تجمعها. ويلحق بعدد رؤوس الأغنام عدد رؤوس الماعز أيضاً الذي بلغ 74788 وهو عدد كبير أيضاً. مما يعكس لنا أهمية النشاط الرعوي وغلبته.

وبالنسبة لعدد رؤوس الأبقار فهو 5525 رأساً أما الإبل فبلغ عددها 9184، في حين لم يتعد عدد الخيل 1032 رأساً مقارنة بعدد الحمير الذي بلغ 7333، أما عدد البغال فبلغ 196 رأساً. ومن الجدير بالذكر أن المجتمع الجلفاوي في امتلاكه لهذه الأصناف تُحركه دوافع مختلفة ليست اقتصادية فحسب، فافتناء الخيل تعبير عن الواجهة الاجتماعية وبالتالي فانخفاض أعدادها مقارنة بأعداد رؤوس الحمير إشارة إلى تحول اهتمامات المجتمع إلى تأمين وسيلة عمل لتحصيل القوات أكثر من الالتفات إلى موضوع الواجهة الاجتماعية، أما امتلاكه الإبل فباعتبارها وسيلة نقل وشحن للمسافات البعيدة خاصة أن صفة التنقل والترحال كانت الصفة الملازمة للمجتمع الجلفاوي كما ذكرنا من قبل.¹⁴

أما بالنسبة للثروة النباتية فذكر العرض أهم النباتات بالمنطقة والأشجار المثمرة وعلى رأسها النخيل الذي نلاحظ عليه تناقصاً مستمراً، فبعدما بلغ عدد النخيل 1451 عام 1926 انخفض إلى 1400 نخلة عام 1927 ثم 1380 عام 1928. أم غرس أشجار الزيتون فتنتشر بضواحي منطقة عين الإبل والتي يسيطر عليها المزارعون الأوروبيون.¹⁵

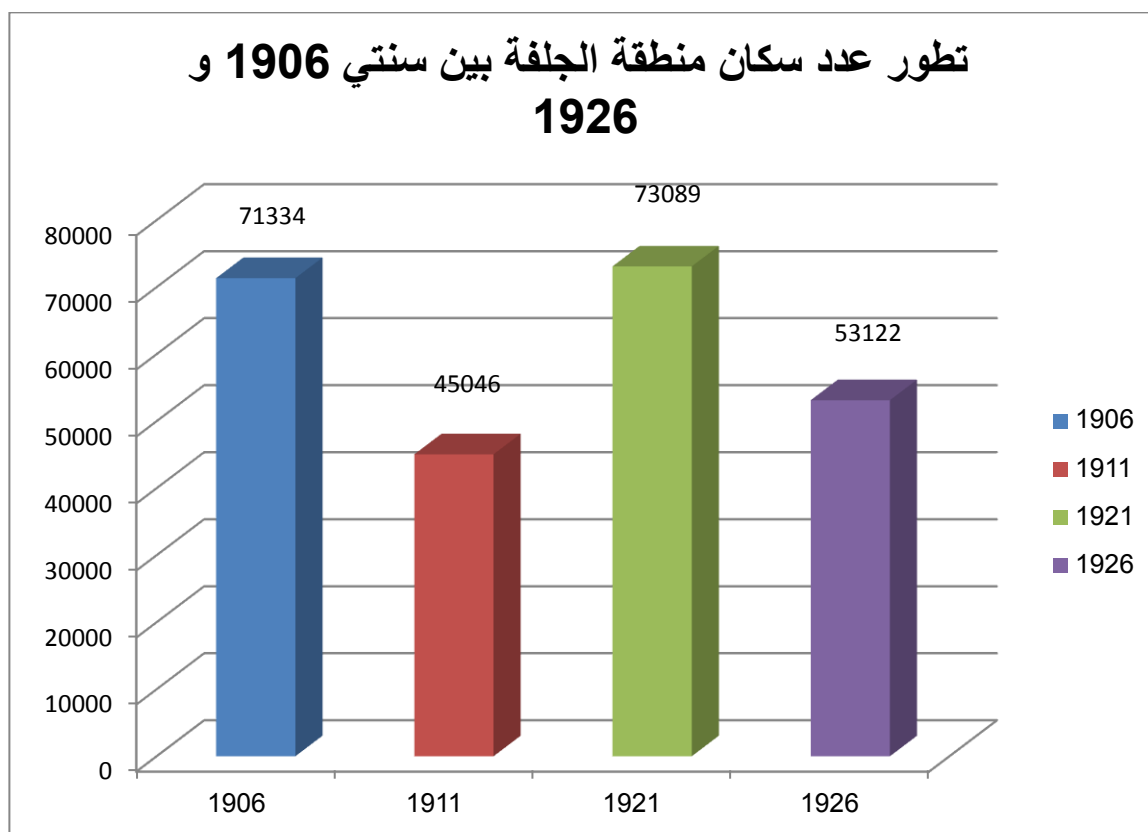
يمكن أن نخلص من دراسة هذا العرض إلى عدة نقاط هي:

- أهمية هذا العرض إذا ما وُضع في سياقه التاريخي العام سواء بإضافة العروض السابقة واللاحقة له، وتشمل الأهمية المجالات التالية:

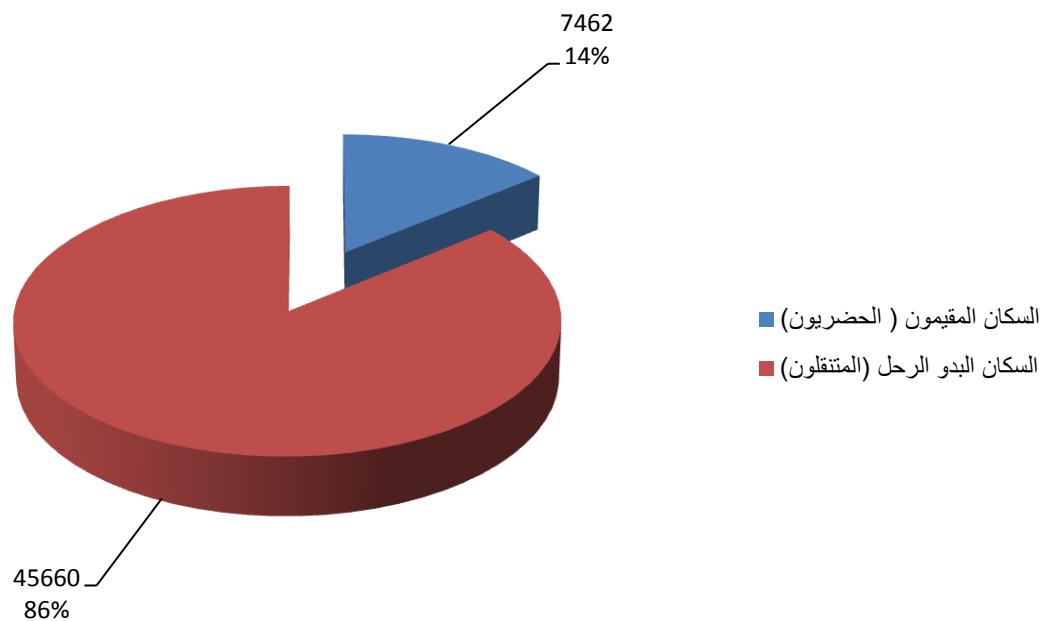
- إحصائية: حيث وردت إحصاءات كثيرة تتميز بالاقتراب من الدقة لطابعها الميداني.
- اجتماعية/ اقتصادية: تصوير المظاهر والمقومات المادية لهذا المجتمع كالحُدود الجغرافية ومناطق انتشار الأعراش والقبائل وتسميات المناطق والمظاهر التضاريسية والثروة الحيوانية... والنشاطات الاقتصادية الأساسية والتأريخ للكوارث الطبيعية والأوبئة...

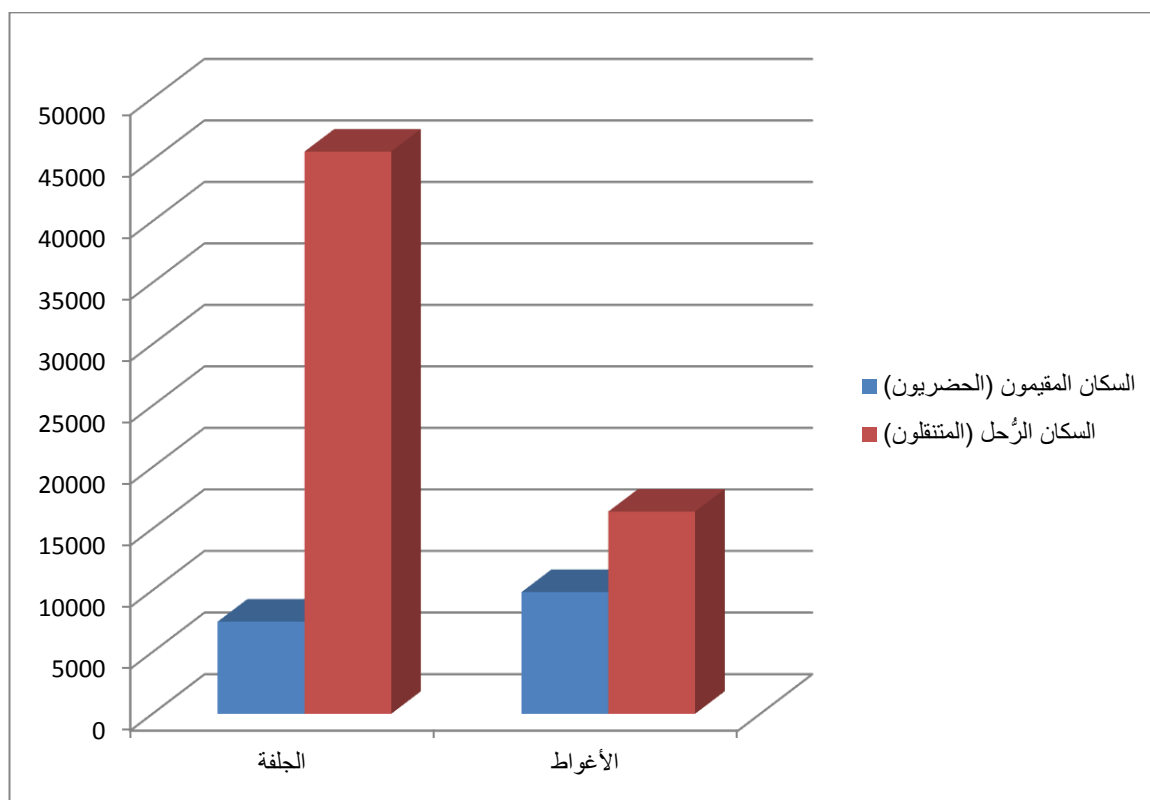
- ثقافية/ تعليمية: مثل التطرق للدور الاستعماري في إنشاء المدارس الأوربية أو الأهلية وإتاحة الفرصة للمقارنة بين إحصائيات كل صنف من هذه المدارس لإثبات عنصرية النظام الاستعماري في تفضيله للعنصر الأوربي وإتاحة فرصة التعلم أمامه. كما يمكن استثمار بعض الإشارات العرضية لبعض الأدوار الاجتماعية أو الثقافية للأعيان أو مؤسسات الزوايا... على أنه من الضروري التأكيد بأن هذا العرض هو عرض رسمي حكومي مُعدُّ بعناية ومراجعة طويلة للدفاع عن فلسفة السياسة الاستعمارية في الجزائر لذلك فدراسته لا يمكن أن تكون ذات فائدة إلا إذا تمت في سياقها التاريخي

وبتطبيق مقارنات كثيرة - بشروطها الموضوعية- وإلا وقع القارئ في ما يهدف إليه العرض وهو تمجيد الوجود الاستعماري الفرنسي ودوره الحضاري في الجزائر.



السكان المقيمون (الحضريون) و السكان البدو الرحل في منطقة الجلفة عام 1926





السكان الرحل (المتنقلون) والسكان المقيمون (الحضريون) في الجلفة والأغواط

الإحالات والهوامش:

- 1- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، الجزء 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 7
- 2- المرجع نفسه، ص 10
- 3- Gouvernement Générale de l'Algérie, les territoires du Sud de l'Algérie, Imprimerie Algérienne .
- 4- هذا ما تلخصه الفقرة التالية: "من أيسر ضروب النقد الموجه إلى قضايا ونظريات العلوم الإنسانية القول بأن الباحث على الرغم من اعتقاده المخلص فيما يقدمه فإنه قد لا يملك حكما سليما على الأمور ويكون عرضة للقفز إلى النتائج التي لا تسوغها بيانات أو معلومات كافية". انظر:
 - عبد المالك التميمي، الموضوعية والذاتية في الكتابة التاريخية المعاصرة، عالم الفكر، العدد 4، المجلد 29 (الفكر التاريخي)، أبريل - جوان 2001، ص 72
 - 5- يلخص الأستاذ أسد رستم هذه النقطة في مقولته: "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها". انظر المزيد:
 - أسد رستم، مصطلح التاريخ، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، لبنان، ط 1، 2002، ص ص 14، 16
 - 6- من المعروف منهجيا قاعدة الوثيقة/ الأصول: "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها". انظر: اسد رستم/ مرجع سابق، ص ص 14، 16
 - 7- هذا يستدعي التذكير بخطورة التسرع وفساده في التنظير للأحداث التاريخية والذي يحصل بأن "تنتزع الحقيقة من سياقها لجعلها تعني أمرا آخر تشوه الواقع وتسيء إلى الحقائق". وهو الأمر الذي لا يمكن تلافيه إلا بالتعرف: "على مختلف النظريات المعروفة في العلوم الإنسانية الخاصة بأساليب البحث ومنهجها". انظر:
 - عبد الكريم رافق، الاتجاهات السائدة في كتابة التاريخ، عالم الفكر، ع 4، المجلد 21، ص 62
 - 8- حول دور استثمار وثيقة ما في تكوين الفكرة والرأي انظر: أسد رستم، ص 156
 - 9- G. G. .A, les territoires du Sud de l'Algérie, t 1, p 307
 - 10- G. G. .A, t 1, pp 307, 311
 - 11- G. G. .A,t 2, pp 190
 - 12- G. G. .A,t 2, , p p 150, 151
 - 13- G. G. .A, t 2, p 408
 - 14- G. G. .A,t 2, pp 208, 209
 - 15- G. G. .A , t 2, p 226- p 414